صناعة الاحذية في القدس في ازمة والعمال يبحثون عن مصادر جديدة للرزق

تواجه "صناعة" الاحذية في القدس ازمة خانقة. ويهدد الكثير من اصحاب المشاغل باغلاق مشاغلهم. وتتراكم المشاكل التي يعانون منها - فهم يعانون من تخلف وسائل الانتاج وتشرذمها ومن الضرائب بمختلف انواعها كما انهم يعانون من تسلط الشركات الاحتكارية الاسرائيلية وبالاضافة لما سبق يعاني العمال من طول ايام العمل (حوالي ١٢ ساعة) ومن انعدام الحقوق النقابية والاجتماعية.

لقد ادت هذه الازمة الى توقف عدد من اصحاب المشاغل والعمال عن العمل بسبب الخسارة الفادحة وعدم استطاعتهم تسديد التزاماتهم وخاصة الضريبية منها واضطروا للجوء الى اعمال اخرى او السفر الى الخارج واذا علمنا ان هذه الصناعة الخفيفة تعتمد في الاساس على الحرفيين الصغار نستطيع ان نستنتج مدى الضرر الذي تلحقه بها الازمة الاقتصادية الحالية. لقد استطاع بعض الميسورين من اصحاب المشاغل ان يحولوا استثماراتهم الى الخارج بينما يلجأ العمال الى المصانع الاسرائيلية والمستشفيات او الهجرة الى الخارج.

نظرة الى الوراء

تعود هذه الصناعة الخفيفة في نشأتها الى سنوات العشرينات حيث اعتمدت بشكل اساسي على كارتشوك السيارات واعتمد جزء بسيط منها على الجلد العادي المستورد من مصر وخصص هذا الجزء لطبقة معينة من الميسورين. وبقيت هذه الحرفة على حالها حتى هجرة سنوات الاربعينات، حيث

هاجرت الى هذه البلاد بعض الفئات من الارمن وادخلوا معهم خبرتهم في هذا المجال ومع تطور وضع البرجوازية الصغيرة في الاردن من سنوات الخمسينات وحتى منتصف الستينات انتعشت هذه الصناعة جزئيا وازداد عدد العمال وعدد المؤسسات الحرفية.

لقد عانت هذه الصناعة الحرفية كغيرها من الحرف من الازمان الاقتصادية الحادة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي وفي ظروف عدم الحماية فقد كان لصناعة الاحذية الاسرائيلية المتطورة تأثيرها المدمر على هذه الحرفة. هذا بالاضافة الى القيود الضريبية والمتمثلة بضريبة المساحة وضريبة المهنة وضريبة الدخل وضريبة الـ ١٢ بالمئة.... وغيرها.

ولكي نحصل على صورة كاملة حول هذه الحرفة ومشاكلها يجب ان نبدأ من البداية.

تجارة الجلود

تحتكر هذه التجارة الشركات الاسرائيلية ووكلائها وعدد قليل من التجار العرب الذين يلعبون دورا ثانويا في هذا المجال.

ان خامات الجلود والصباغ تستورد ١٠٠ بالمئة من الخارج. وهذا يجعلها عرضة لتقلبات السوق الرأسمالية العالمية. وهذا يعني ان هذه الحرفة تتعرض لصدام مباشر مع احتكارات الجلود العالمية ومع الشركات الاسرائيلية ومن خلال هذا الصراع يعمل قانون البقاء للاقوى، الاقوى ماليا واقتصاديا

هذه الظروف وكانت النتيجة تحول جميع هؤلاء الحرفيين الى عمال او وكلاء ماجورين للشركات الكبيرة ولن يكون مستقبل حرفيينا في هذا المجال افضل من مستقبل هؤلاء.

كيف يعاني اصحاب المشاغل من الازمة؟

ان السعي الى الربح وتراكم رأس المال قادا الملاكين الراسماليين باستمرار الى تطوير تقنيات جديدة. ولكن اسبابا متعددة تمنع حصول الرأسمال الوطني في الضفة والقطاع على فرصة كافية من الاستقرار النسبي لانجاز هذا التطور. وان العرض التالي عن مشاغل الاحذية في القدس يعطينا صورة اوضح: مثلاً ان مجموع الضرائب على صاحب مشغل احذية صغير هي كالتالي ١) ضريبة الدخل وهي خاضعة لتقدير مأمور الضريبة وغالبا ما تساوي كل الضرائب الاخرى مجتمعة. ٢) ضريبة المهنه وتتعلق بعدد العمال وعدد الالات وهي على مشغل فيه عامل والة واحدة تقدر بـ ٣٦٤ ليرة اسرائيلية وتتضاعف قيمه الضريبة بتضاعف عدد العمال والالات.

٣) ضريبة المساحة ويتم تقديرها حسب مساحة المحل بالمتر المربع ومعظم الحرفيين يدفعون ضريبة مساحة بمعدل ضعف الايجار على المحل.

٤) ضريبة القيمة الاضافية ١٢ بالمئة والتي يجب ان تسجل على دفاتر وقسائم خاصة تصدرها مصلحة الضريبة.

ان اكثر المتضررين من ضريبة القيمة الاضافية هم المنتجون الحرفيون البسطاء، وعلى سبيل المثال ان الحرفي البسيط الذي يعمل لوحده في مكان خاص، ويقوم بجزء من عملية الانتاج لصاحب العمل يفرض عليه دفع ١٢ بالمئة. وان المثال التالي يمكن ان يعطينا صورة اوضح: ان مشغل صغير يعمل فيه عامل واحد على الة واحدة ويبيع في اليوم بما قيمته ١٥٠٠ ليرة اسرائيلية يدفع ضريبة مهن ومساحة و١٢ بالمئة بما معدله ٥٠ ليرة اسرائيلية في اليوم اي حوالي ٤ بالمئة من قيمة البيع، هذا بالاضافة الى ضريبة الدخل وهي حوالي ٥٠ ليرة اسرائيلية حيث تصبح، النسبة ٨ بالمئة،

هذا بدون المصروفات الاخرى كالايجار والكهرباء ...الخ.

واذا علمنا ان معدل الربح في حرفة الاحذية يتراوح بين ١٠ بالمئة الى ٢٠ بالمئة، ندرك بصورة واضحة الاوضاع التي تعانيها هذه الحرفة.

ان اصحاب مشاغل الاحذية، الذين يمرون بظروف تشبه الى حد كبير ظروف، الصناعة البدائية في بداية التطور الرأسمالي، لا يعانون فقط من ضيق السوق بسبب المنافسة وارتفاع اسعار المواد الخام نتيجة لتحكم الشركات الاسرائيلية والانفتاح على السوق العالمي. ان هذه الظروف تمنع هؤلاء الملاك الصغار من تطوير تقنيات جديدة.

ويمنع ذلك ايضا بالاضافة الى جميع الظروف السابقة قيام بعض السماسرة والتجار الكبار باستغلال الاوضاع الاقتصادية لاصحاب المشاغل حتى يفرضوا عليهم ما يشاؤون من الاسعار وعلى سبيل المثال ان سعر البيع لزوج احذية رجالي مستوى شعبي، من اصحاب المشاغل الى التاجر هو ١٤٠ ليرة اسرائيلية فقط، بينما يبيعه في السوق بـ ٢٠٠ ليرة اسرائيلية. اما زوج احذية رجالي مستوى جيد فانه يباع في السوق بحوالي ٤٠٠ ليرة اسرائيلية ولا يكلف شراءه اكثر من ٢٥٠ ليرة اسرائيلية اي ان نسبة ربح هؤلاء تصل الى اكثر من ٨٢ بالمئة.

ان مجموع العوامل السابقة (الضرائب - المنافسة - ضيق السوق - استغلال بعض السماسرة والتجار) تمنع اي تراكم محتمل برأس المال وتمنع تطور هذه الحرفة وتحاصرها.

لكن المعاناة بشكلها الرئيسي تقع اعباؤها على عمال الاحذية.

الاسكافي حافي

ببساطه تنطبق هاتان الكلمتان على عمال الاحذية. ومشاكل عمال الاحذية مثل جميع مشاكل عمال العالم تنبع من وضعهم الطبقي. ولكن تخلف هذه الحرفة يفاقم اكثر هذه المشاكل.

ان يوم العمل بالنسبة لعامل الاحذية حوالي ١٢ ساعة، بينما يبلغ معدل اجره حوالي ٩٠ ليرة اسرائيلية بدون ايام العطل الاسبوعية والرسمية وفترات الكساد الموسمية وظروف التغيب الطارئة. وهذه الايام جميعها هي غير مدفوعة الاجر، ان ما يعمله عامل احذية في السنة هو ٢٠٠ يوم فقط ناهيك عن حرمانه من الاجازات الرسمية والتعويضات وباقي الحقوق النقابية نتيجة لعدم وجود نقابة، ولعدم الاستقرار في العمل لفترة زمنية محددة.

ان اسباب عدم الاستقرار، تنبع من ظروف المهنة نفسها التي تمر بفترات كساد موسمية، تدفع العمال الى البحث عن العمل في اماكن اخرى. وفي ظروف غياب النقابة والتنظيم العمالي يلجأ العمال الى صاحب عمل اخر لتحسين ظروفهم مقابل زيادة طفيفة بالاجر. ان اجرة عامل الاحذية خلال عشرة سنين اي منذ سنة ١٩٦٨ وحتى سنة ١٩٧٨ لم تزد د بتاتا بل تقلصت ، بينما نقصت القيمة الشرائية للنقود عشرة اضعاف على الاقل وعلى سبيل المثال كان ثمن زوج الاحذية قبل عشرة سنوات ٢٠ ليرة اسرائيلية وكان العامل ينتج في اليوم حوالي ثمانية احذية اما اجره فقد تارب الـ ٥٠ ليرة اسرائيلية في اليوم. اما الان فان ثمن زوج الاحذية يبلغ حوالي ٢٥٠ ليرة اسرائيلية والعامل ينتج حوالي ٢٠ زوج حذاء في اليوم اما اجره فلا يتجاوز ٩٠ ليرة اسرائيلية في اليوم.

لقد دفعت هذه الظروف عمال الاحذية اكثر من مرة الى العمل الجاد لتكوين نقابة خاصة بهم، ولكن هذه النقابة مرت في ظروف مد وجزر. ان الوضع الحرفي الصغير وصغر حجم المؤسسة الاقتصادية يقلل من فعالية التنظيم النقابي. ان عدد مشاغل الاحذية في القدس يبلغ حوالي ٨٥ مشغلا يتراوح عدد العمال فيها من ٣ الى ٥ ان هذا الوضع يزيد من تبعية العامل الشخصية لصاحب العمل وفي حالة مطالبته بزيادة الاجر فهو معرض للطرد من العمل. ان هذا يختلف عن مصنع يضم ٥٠ او ١٠٠ عامل لهم تنظيمهم النقابي وترتبطهم نتيجة ضخامة المؤسسة علاقات محددة. ولكن هذه الظروف لم تمنع عمال الاحذية من النضال من اجل تاسيس، نقابة لهم.

نقابة عمال الاحذية

تاسست نقابة عمال الاحذية سنة ١٩٥٥ من حوالي ٥٠ عاملا وفي سنة ١٩٥٧ تعرضت هذه النقابة مع باقي النقابات لضربة من النظام الاردني مما ادى الى تجميدها. وفي سنة ١٩٦٢ اعيد تشكيل النقابة ضمن عملية اعادة احياء العمل النقابي ودعم ما كان موجودا منه. وذلك حتى سنة ١٩٦٧ حيث كان مصيرها التجميد مرة اخرى مثل باقي نقابات القدس الـ ١٤، وكان من بين اسباب التجميد تحول عدد من النقابيين للتعاون مع الهستدورت وقد رفضت النقابات هذا التوجه لانه يعني تكريس الضم، كما ان نشاط هذه النقابات في المجال الوطني بعد سنة ١٩٦٧ ادى الى ملاحقة سلطات الاحتلال للنقابيين وزجهم بالسجون. ولكن هذا لم يمنع العمل لاعادة احياء نقابة عمال الاحذية سنة ١٩٧٣ وتشكلت هيئة ادارية مؤقتة وفي هذه الاثناء تعرضت لعملية اعتقال كجزء من عمليات الاعتقال الشاملة سنة ١٩٧٤ مما ادى الى تجميدها مرة اخرى. وتجري الان بعض المحاولات لاحياء النقابة.

تحقيق حسناء عميرة

ان حل مشاكل صناعة الاحذية بشكل عام، لا يمكن ان يتم في ظل الظروف الحالية والحل الامثل هو انشاء "جمعية صناعية استهلاكية"، عن طريق دمج عدد من مشاغل الحرفيين، بشكل جديد وبنظام جديد يكفل لجميع العاملين حقوقا متساوية. والتوجه الى السوق بشكل مباشر وبدون وسطاء عن طريق فتح معارض خاصة بالجمعية، او التعاون مع جمعيات استهلاكية للتوزيع. ان حلا من هذا النوع لا يمكن ان يتم في الظروف الحالية. ان حماية صناعتنا الوطنية بمختلف مستوياتها تحتم وجود دولة فلسطينية مستقلة، اما اعادة تشكيل النقابة فيمكن ان يتحقق بالتعاون بين العمال وجزء من اصحاب المشاغل الصغيرة ومن الحرفيين الصغار وان هذا سيخدم:

١) تدعيم مركز النقابة في القدس امام محاولات الهستدورت لامتصاص نقمة العمال.

٢) تجميع العمال واصحاب المشاغل للدفاع عن قضاياهم العامة.

٣) توعية العمال وحل مشاكلهم العمالية.

٤) تحقيق جميع حقوقهم النقابية والاجتماعية بدون نقصان.

هل تعلم؟

- هل تعلم ان مد شبكات خطوط الهاتف في الشارع الرئيسي الذي يربط القدس برام الله وفي منطقة شعفاط وبيت حنينا قد استمر اكثر من خمس سنوات ولا زال الحفر جاريا وقد كلف هذا المشروع حياة الكثير من المواطنين نتيجة كثرة حوادث السير في تلك المنطقة.

- وانه اذا ما نشر اعلان لاشغال وظيفة مدرس في احدى المدارس الخاصة في القدس العربية يكون احد المعلمين قد عين قبل نشر

- وانه قد جرى تحويل الشارع الذي يربط سلوان والثوري بالقدس نتيجة الشك بوجود مقابر يهودية تحت الشارع بالقرب من الجسمانية.

- وانه توجد عائلات يبلغ عدد افرادها اكثر من خمسة اشخاص وينامون في غرفة نوم واحدة في ضواحي بلدية القدس العربية بحجة عدم وجود خرائط تنظيمية لمكان سكناهم.

- وان اموال "الصمود" التي تخصصها الجامعة العربية لدعم صمود سكان المناطق المحتلة لا تدفع الا لغير الصامدين ولدعاة الهجرة وغير المتضررين من

المحامي الفالح

احد المحامين غير المضربين في القدس لجأ الى اطلاق الشتائم البذيئة بحق موكليه في رام الله وبحق اولياء امورهن... وذلك بعد ان خسر القضية التي كان يترافع عنها...

والجدير بالذكر ان هذا المحامي كان قد اصر على استبعاد المحامية التقدمية فيليتسيا لانفر عندما طلب اصحاب القضية حضور المحامية للجلسة. وقال المحامي - ما غيره - بأن فيليتسيا كذا وكذا... واصر على الانسحاب اذا حضرت فيليتسيا